

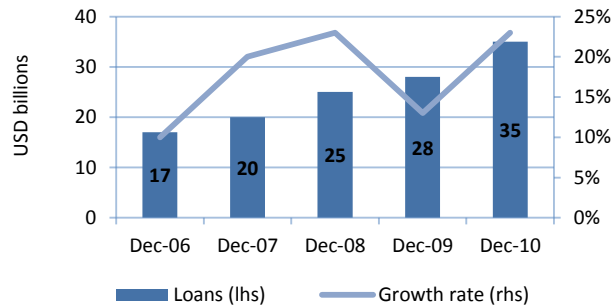
القطاع المصرفي اللبناني: آب 2011

إذا كانت الحيوية في نشاط المصارف اللبنانية مشروطة بدفق الودائع وتتفاوت وفق الوضع الاقتصادي الذي يعتمد بدوره بشكل رئيسي على المناخات السياسية والأمنية السائدة محلياً وإقليمياً، فإن الوضع المالي للنظام المصرفي يبقى صامداً سواء في مردوديته أو سيولته، رسمته ونوعيته وموجوداته، وتبقى قدراته التوسعية على المدى الطويل مشجعة رغم كونها ملتصقة بشدة بالتطورات السياسية الأمنية في لبنان والمنطقة. ويتوقع ان تحافظ السلطات التنظيمية على رقابة دقيقة للقطاع، لتحافظ على صلابته والتزامه بالمقاييس الدولية، ولصون سمعته كـ «ملجأ للرساميل»، وهو الامر الذي سيتيح للمصارف اللبنانية، مضافاً الى بعض العوامل الهيكلية الجاذبة (السرية المصرفية، سعر الفائدة المغر نسبياً على الودائع) الاستمرار في دورها الداعم للقطاع الخاص وتمويل مديونية الدولة.

■ صلابه اداء المصارف اللبنانية عام 2010 بفضل الشروط الاقتصادية المؤاتية

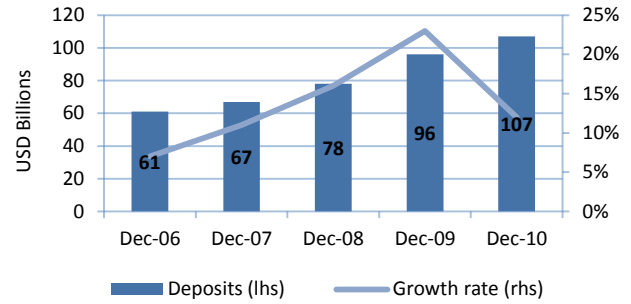
في وقت كان القطاع المصرفي والمالي العالمي يخرج من الأزمة، استمر القطاع المصرفي في لبنان، وهو عامود الاقتصاد اللبناني، بالنمو بشكل ملموس في عام 2010. حصل ذلك نتيجة التطورات الاقتصادية الجيدة (كما يبدو من النمو الحقيقي للاقتصاد اللبناني بنسبة 7.5% عام 2010، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي وفائض 3.3 مليار دولار في ميزان المدفوعات للعام نفسه). وحقق النمو المتلازم للموجودات والودائع في المصارف اللبنانية (لكون الودائع تشكل 80% من اجمالي الموجودات في القطاع) 12% عام 2010 بالنسبة للمؤشرين. وبلغت الموجودات والودائع في نهاية العام 129 مليار و107 مليار دولار على التوالي، وتدل هذه المستويات مرة أخرى على ثقل القطاع المصرفي في حجم الاقتصاد المحلي، حيث ارتفعت نسبة الموجودات المصرفية ونسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الى 328% و 273% على التوالي في نهاية عام 2010. وإذا كان معدل نمو الموجودات والودائع في عام 2010 بمعدل أقل عن عام 2009، فإن ذلك يعود بشكل رئيسي الى عودة دفق الرساميل الدولية الى حجمها الطبيعي بعد ان كانت قد تعاضمت في عام 2009 حيث وجدت ملجأ لها في المصارف اللبنانية غداة اندلاع الأزمة المالية العالمية في اواخر عام 2008. ويظهر من تحليل ودائع المصارف اللبنانية نهاية عام 2010 ان حركة الخروج من الدولار التي بدأت عام 2008، استمرت لتصل من 65% عام 2009 الى رقم قياسي 63% نهاية عام 2010، وهو مؤشر الى زيادة الثقة بالليرة اللبنانية على مدى العام. وذلك في وقت بقيت دولة التسليفات مرتفعة جداً بحدود 80%، وارتفعت قيمة اجمالي التسليفات المقدمة الى القطاع الخاص الى 35 مليار دولار نهاية عام 2010 نتيجة معدل نمو بلغ 23% خلال العام مدعوماً بطلب قوي على التسليفات بفضل الأوضاع الاقتصادية الجيدة والاجراءات التحفيزية من البنك المركزي ومرونة البنوك اللبنانية بفضل معدلات النمو العامة التي تمتلكها.

رسم بياني رقم 2: التسليفات الممنوحة للمقيمين و غير المقيمين من المصارف التجارية



مرجع: مصرف لبنان

رسم بياني رقم 1: ودائع المقيمين و غير المقيمين في المصارف التجارية

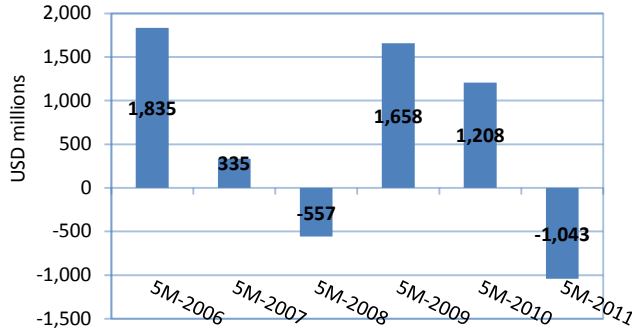


مرجع: مصرف لبنان

■ تباطؤ ملحوظ في النشاط المصرفي عام 2011 نتيجة الضغوط المتزايدة على الساحة السياسية المحلية والإضطرابات السياسية الأمنية في بعض الدول الإقليمية

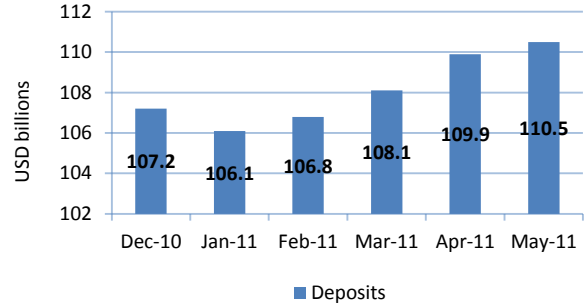
أظهر النشاط المصرفي في الأشهر الخمس الأولى من عام 2011 دينامية أقل بسبب تأثره من جهة بتباطؤ الاقتصاد المحلي (بفعل تراجع الثقة نتيجة المأزق السياسي المحلي والمهاترات المستمرة)، ومن جهة أخرى نتيجة قضية البنك اللبناني الكندي المتهم بتبييض الأموال من قبل الخزينة الأميركية. وما زاد على الأمر، الاضطرابات السياسية الأمنية التي تهز منذ مطلع العام 2011، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فانخفض دفق الرساميل نحو لبنان، ودفع بالمجموعات المصرفية اللبنانية الرئيسية المنتشرة في الدول الإقليمية، والتي تأثرت بهذه القلاقل، الى التعامل بحذر في عملياتها. ولا بد من الإشارة الى ان الضغوطات على الساحة السياسية اللبنانية قد فوّتت على الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي فرصة الاستفادة من عدم الاستقرار الاقليمي، عكس استعادتها من الأزمة المالية الدولية عام 2008. وبموازاة تباطؤ الاقتصاد اللبناني كما يظهر من تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الحقيقي للاقتصاد اللبناني 2.5% (مقارنة بـ 8.5% عام 2009 و 7.5% عام 2010) وتراجع الوضع الخارجي للبنان الذي يظهر في عجز ميزان المدفوعات بـ 1043 مليون دولار خلال الأشهر الخمس الأولى من عام 2011 (مقارنة بفائض قدره 1658 مليون دولار للفترة المقابلة عام 2009 وفائض 1208 مليون دولار للفترة ذاتها عام 2010)، تراجع معدل نمو ودائع المصارف بشكل طفيف الى 3% خلال الأشهر الخمس الأولى من 2011، مقابل 4% في الفترة المقابلة من العام السابق. وجاء التراجع أوضح في معدل تسليفات البنوك التجارية، التي ارتفعت بنسبة 7% في الأشهر الخمس الأولى من عام 2011، مقارنة بـ 11% للفترة المقابلة عام 2010. وقد تميزت هذه الفترة بحركة تحول في الودائع نحو الدولار الأميركي ترجمت بزيادة دلالة الودائع الى 66.4% نهاية شهر أيار 2011، بفرق ملحوظ عن الرقم القياسي للخروج من الدولار المسجل في عام 2010 (63%).

رسم بياني رقم 4: ميزان المدفوعات خلال الأشهر الخمس الأول من 2006 الى 2011



مرجع: مصرف لبنان

رسم بياني رقم 3: ودائع المقيمين و غير المقيمين في المصارف التجارية



مرجع: مصرف لبنان

■ المحافظة على متانة المردودية والسيولة، الرسملة ونوعية الموجودات

لجأت المصارف اللبنانية خلال عام 2010 للمحافظة على معدل ربحيتها، من خلال تهدئة الضغط الممارس على هامش فوائدها عبر التحكم بأسعار الفوائد الممنوحة للودائع. وتظهر المعطيات ان أسعار الفوائد على الودائع بالعملة المحلية وبالดอลลาร์ تراجعت عام 2010 الى 5.69% و 2.80% على التوالي مقابل 6.81% و 3.10% على التوالي نهاية 2009. واستمر تراجع أسعار الفوائد على الودائع بالعملة المحلية ولو بشكل طفيف في الأشهر الخمس الأولى من عام 2011، ليصل الى 5.64% في أيار 2011 مقابل 5.69% في كانون الاول 2010، فيما استعادت الفوائد على الودائع بالدولار بعض النقاط، لتصل الى 2.83% في أيار 2011 مقابل 2.80% نهاية عام 2010 وفق احصاءات جمعية مصارف لبنان. ونتيجة لذلك، توسعت هوامش أسعار الفوائد بالليرة اللبنانية وبالดอลลาร์ الى 1.57% و 1.62% على التوالي في أيار 2011 بفارق هام عن معدلاتها نهاية 2009 (1.11% و 1.48% على التوالي). وترافق توسيع هامش أسعار الفوائد عام 2010 بتحسين في الجدوى الى التكلفة في القطاع (معدل التكلفة/إيرادات الى 47.2% عام 2010 مقابل 51.6% عام 2009)، الامر الذي اسهم في زيادة مردودية المصارف اللبنانية التي سجلت أرباحاً صافية (دون احتساب الفروع الخارجية) قدرها 1642 مليون دولار عام 2010، بزيادة 37% نسبة الى 2009. وفيما يتعلق بالسيولة، تملك المصارف اللبنانية مرونة هامة مع معدل في القروض الى الودائع بلغ 33% نهاية عام 2010، يشير الى معدل سيولة مريح وفقاً للمعايير الدولية. أما رسملة القطاع المصرفي، فقد تعاظمت كما يبدو من معدل كفاية رأس المال (وفق مقاييس بازل II) التي ارتفعت من 12.5% عام 2009 الى 13.4% عام 2010. كذلك، حافظت نوعية الموجودات على جودتها، الامر الذي يظهر في نسبة صافي القروض المتعثرة الى صافي اجمالي التسليفات (2.1%) إضافة الى نسبة تغطية هذه القروض بمؤونات تصل الى 63.4%.

جدول 1: المعدلات الرئيسية في القطاع المصرفي

نهاية 2009	نهاية 2010	
64.5%	63.2%	دولة الودائع
12.5%	13.4%	معدل كفاية رأس المال (بازل II)
30%	33%	معدل القروض/ الودائع
*3.1%	2.1%	قروض متعثرة/اجمالي القروض
*61.3%	63.4%	نسبة المؤونات الى القروض المتعثرة
56%	54%	الانكشاف للخطر السيادي
1.11%	1.59%	هامش الفوائد (ل.ل)
1.48%	1.67%	هامش الفوائد (\$)
51.6%	47.2%	تكلفة / ايرادات
1.1%	1.3%	مردودية الموجودات
15.5%	18.8%	مردودية الاموال الخاصة

* نهاية 2008

مرجع: مصرف لبنان، جمعية مصارف لبنان

■ شعار عام 2011: اليقظة والتدعيم

يبقى العمل في ما تبقى من عام 2011 تحت شعار اليقظة والتدعيم. ويتوجب على القطاع المصرفي الاستمرار في اظهار قدرته على تجاوز التبعات المتأتية عن تباطؤ الاقتصاد اللبناني وعن المأزق السياسي المحلي، كذلك القدرة على تجاوز المصاعب الناجمة عن اوضاع الدول الاقليمية التي تمر بمرحلة صعبة مثل سوريا ومصر، و الى بقايا البهتان الذي علق بصورة المصارف اللبنانية بعد اثاره قضية البنك اللبناني الكندي.

يشير اتجاه النمو الاقتصادي خلال الأشهر الخمس الأولى من السنة والأزمة السياسية على الساحة المحلية، الى ان نمو المصارف سيبقى معتدلاً خلال عام 2011، وأن مخاطر تدهور الوضع السياسي الأمني في لبنان والمنطقة تبقى الخطر الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد والقطاع المصرفي. ويتضاعف هذا الخطر مع انكشاف المصارف للدين العام. مع ذلك، تبقى توقعات النمو في المصارف اللبنانية ايجابية فيما يتعلق بالربحية نظراً لتخفيف الضغوطات على هوامش الفوائد، الذي تلى خفض سعر الفوائد على الودائع والتحسين المتواصل في المعادلة بين «الفعالية» و«التكلفة»، في اطار نمو معتدل في ميزانية المصارف اللبنانية.

يبقى ان بعض الدول الاقليمية مثل سوريا وكذلك مصر، جيواً حقيقية لنمو القطاع المصرفي اللبناني، تحولت أخيراً الى أسواق حذرة جداً. ومن المحتمل ان تعمد المجموعات المصرفية اللبنانية المنتشرة على الساحة الاقليمية الى مقارنة حذرة لعملياتها في هذه الدول في المدى القصير عبر الاستمرار في تجميد توسعها مع المراقبة عن كثب لنوعية موجوداتها. مع الملاحظة في الوقت نفسه، بأن توقعات النمو على المديين المتوسط والأجل في هذه الدول تتطوي على عدة فرص. فمع اتضاح الرؤية في

هذه السواق، من المنتظر ان تعاود المصارف اللبنانية استراتيجيتها التوسعية و تستفيد بذاك من فرص النمو الهامة في هذه الأسواق.

وفيما يتعلق بيقظة السلطات الناظمة، وبشكل خاص مصرف لبنان، فهي تمثل ضمانا لسلامة الوضع المصرفي، وضمن هذا الاطار جاء قرار اعادة تعيين رياض سلامة حاكماً لولاية جديدة من ست سنوات. فقد نجح مصرف لبنان برئاسة حاكمه، عبر الإشراف الصارم على القطاع، في المحافظة على الاستقرار والثقة بالليرة اللبنانية وفي المحافظة على شروط نمو القطاع المصرفي في ظل ظروف حساسة. في وقت يتوقع ان تضاعف جميع الأطراف المعنية الجهود لتعزيز الادارة الجيدة ومكافحة تبييض الرساميل، وذلك للمحافظة على صورة المصاريف اللبنانية.

Contacts:

Head of Research: Nadim Kabbara, CFA
n.kabbara@ffapivatebank.com +961 1 985 195

Analyst: Raya Freyha
+961 1 985 195r.freyha@ffapivatebank.com

Sales and Trading, FFA Private Bank (Beirut)
+961 1 985 225

Sales and Trading, FFA Dubai ltd (DIFC)
+971 4 3230300

Disclaimer:

ان هذا المستند صادر عن إف.إف.إي.إي.ش.م.ل (مصرف متخصص) لغايات إعلامية فقط. إنه لا يُعدّ بناتاً "عرضاً" أو "إيجاباً" أو "استدراجاً" لشراء أو بيع الأوراق المالية المذكورة فيه. في سياق تحضير هذا المستند، اعتمد فريق إف.إف.إي.إي.ش.م.ل (مصرف متخصص) على مصادر تُعتبر موثوقة وجديّة. إنّ النتائج السابقة لا تعكس بالضرورة النتائج المستقبلية. بالتالي، لا يعطي إف.إف.إي.إي.ش.م.ل (مصرف متخصص) أيّة ضمانات بالنسبة الى صحة ودقة المعلومات المذكورة ولا يتحمل أيّة مسؤولية متعلّقة بالأضرار الناتجة عن الآراء والقرارات المتخذة بالاستناد الى المعلومات المعروضة في هذا المستند. إنّ جميع الآراء الواردة في هذا المستند قابلة للتغيير دون سابق إشعار.